

تونس ، 05 جويلية/ يوليو 2018 - استضافت تونس حواراً غير رسمي رفيع المستوى حول الميثاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، جمع ممثلين عن 18 دولة من بين الفاعلين الرئيسيين في مجال الهجرة..

عُقد الحوار غير الرسمي في تونس في الفترة من 4 إلى 5 تموز / يولييه 2018 وضم 45 ممثلاً عن الحكومات والمنظمات الدولية والمجتمع المدني تحت إشراف الحكومة التونسية بالشراكة مع وكالة الأمم المتحدة المسؤولة للهجرة في تونس. ويأتي هذا الحوار في أعقاب مشاورات إقليمية عديدة ومشاورة وطنية عُقدت في تونس في أيار / مايو الماضي..

وصرحت كاترينا لينونين ، القائمة بالأعمال في بعثة الاتحاد الأوروبي بتونس : " يجب التعامل مع الهجرة كفرصة عظيمة ، وعندما تدار بشكل صحيح ، كفرصة لبناء عالم أفضل لمستقبل الجميع ، معا . " مؤكدة التزام الاتحاد الأوروبي بالميثاق العالمي للهجرة ، والذي سيسمح بتقاسم وجهات نظر متنوعة للغاية حول واحدة من القضايا الرئيسية التي تواجه المجتمع الدولي..

يُعَدُّ العالم اليوم حوالي 258 مليون مهاجر دولي ، بما في ذلك 65 مليون اجبروا على التنقل بسبب الصراعات. وفي هذا السياق المعقد، سيكون الاتفاق العالمي للهجرة أول اتفاق شامل حول المناهج المعتمدة من طرف الدول من خلال مجموعة من المبادئ المشتركة والإجراءات الملزمة التي تغطي جميع الجوانب المتعلقة بالهجرة.

" هذه الزيادة في الأرقام ليست مفاجئة ، في عالم يزداد عدد سكانه ، في عالم تكون فيه الاتصالات أكثر سهولة ، حيث تنتقل المعلومات بشكل أسرع ولكن أيضاً حيث تتوسع الفوارق. وقال ديبغو زوريل ، المنسق المقيم لمنظومة الأمم المتحدة في تونس : " نحتاج لعقد اجتماعات كهذه ، حيث يتبادل السياسيون والإداريون الأفكار مع الباحثين لرفع الجدل حول الهجرة والانتقال إلى ما وراء المواقف السلبية التي تهيمن على النقاش في العديد من مجتمعاتنا اليوم. وأضاف زوريل " يجب أن تستجيب الهجرات للاختيارات الشخصية وأن تكون تعبيراً عن الحريات الفردية."

"بينما علق الجربوعي كاتب الدولة المكلف بالهجرة والتونسيين بالخارج بقوله " : بالنسبة لتونس ، التي تعدّ حالياً مليون و 200 ألف تونسي مقيمين في بلدان أخرى و 60 ، 000 أجنبي مقيمين في الأراضي التونسية ، فمن الضروري تعزيز آليات إدارة الهجرة والحكومة فضلاً عن آليات القياس والمراقبة لضمان فعالية الميثاق." .

ودار الحوار على شكل جلسات مواضيعية دعيت فيها لجنة مؤلفة من عضو في اتحاد الباحثين ، وممثل عن المجتمع المدني ، ودولتين و / أو منظمة من منظمات الأمم المتحدة ، إلى تقديم وجهات نظرها بشأن الموضوع المطروح ، تليها مناقشة مفتوحة مع بقية المشاركين.

وكانت القضايا الرئيسية التي تم تناولها 1: المهاجرين الضعفاء فيما يتعلق بالدوافع التي دفعت الدول إلى اعتماد PMM ، 2. الهجرة والتنمية ، 3. تنفيذ PMM و 4. رصد واستعراض PMM.

نحن نعيش لحظة مهمة في تاريخ تعددية الأطراف. وقد أبرزت هذه الزيادة في حجم الحركات وفقدان أرواح اللاجئين والمهاجرين التي شهدناها في السنوات الأخيرة الحاجة إلى أن ندرس جميعاً نهجنا ومواقفنا تجاه للتفكير في ما يمكننا القيام به بشكل مختلف وما يمكننا القيام به بشكل أفضل. "قالت السيدة ايريكاش ، المستشارة السياسية في مكتب المدير العام للمنظمة الدولية للهجرة بجنيف.

أكد السيد فهد تريمش ، المنسق العام لكتابة الدولة لشؤون الهجرة والتونسيين بالخارج ، أن الهجرة مفيدة للجميع طالما أنها تدار بشكل جيد مع احترام الكرامة الإنسانية. وقال تريمش: "يعد الاتفاق العالمي فرصة فريدة لسد الثغرات الموجودة في إدارة الهجرة والتفكير في رؤية طويلة الأجل من أجل حلول مستدامة." .

يتيح الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والنظامية والمنظمة ، الذي سيتم اعتماده في مؤتمر دولي يعقد في المغرب في 10 و 11 ديسمبر 2018 ، للمجتمع الدولي فرصة العمل على مستقبل مشترك تكون فيه الهجرة آمنة ومنظمة ومنتظمة ، ولتحديد الخطوات التي يجب اتخاذها لجعل هذه الرؤية ممكنة.

لمزيد من المعلومات ، اتصل بـ:

-أمانة الدولة للهجرة